

Distr.: General
6 July 2006
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا - بيساو وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في ذلك البلد

أولا - مقدمة

١ - يُقدم هذا التقرير عملاً بالفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ١٢٣٣ (١٩٩٩)، الذي طلب إليّ فيه المجلس أن أطلعته بانتظام على التطورات في غينيا - بيساو وعلى أنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو وموافاته بتقرير في هذا الصدد. وعقب ذلك، طلب إليّ المجلس، في الفقرة ١١ من قراره ١٥٨٠ (٢٠٠٤)، أن أقدم إليه تقريراً خطياً كل ثلاثة أشهر.

٢ - ويركز هذا التقرير على التطورات المستجدة منذ تقرير الأحيـر المؤرخ ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٦ (S/2006/162)، ويسلط الضوء، بوجه خاص، على التقدم البطيء في عملية المصالحة، والأثر السياسي المترتب على الشدائد الاجتماعية - الاقتصادية الناجمة عن تأخر سداد المرتبات في القطاع العام وكساد موسم تصدير الكاجو.

ثانياً - التطورات السياسية

٣ - ظل المناخ السياسي خلال الفترة قيد الاستعراض، مشوباً بصفة أساسية بمشاعر التعصب والعداء العميق وعدم الثقة بين العناصر الفاعلة الرئيسية وسط حالة الضعف التي أصابت مؤسسات الدولة والأزمة الاقتصادية والاجتماعية الخانقة. وعلى الرغم من أن الجمعية الوطنية الشعبية وافقت، في ١٦ آذار/مارس ٢٠٠٦، على برنامج عمل الحكومة لعام ٢٠٠٦، فما زال عليها أن تناقش، أثناء دورتها الرابعة التي ستعقد خلال الفترة من ٢٦ حزيران/يونيه إلى ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٦، مشروع ميزانية عام ٢٠٠٦.

٤ - وليس أدل على هشاشة الوضع السياسي في البلد، من الخلاف والتوتر المبرير حول العمليات العسكرية التي شنتها القوات المسلحة لغينيا - بيساو على أحد فصائل حركة القوى الديمقراطية الانفصالية بمنطقة كازمانس في ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٦، والتي أثارت



مناقشات حامية في البرلمان ونتجت عنها أزمة إنسانية خطيرة. وقد أفادت المصادر الرسمية بأن الهدف من العمليات كان حماية السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية، إضافة إلى حماية المدنيين من أعمال متمردي حركة القوى الديمقراطية الانفصالية لمنطقة كازمانس. ولكن بعض أعضاء الجمعية الوطنية الشعبية، وقادة الأحزاب السياسية، ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام، شككوا في الحكمة من التدخل العسكري بينما البلد يواجه مصاعب مالية واقتصادية. وقد دعا ممثلي، خوانيو برناردو هونوانا الخاص، وكل من ممثلي الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية، العناصر الوطنية الفاعلة المعنية إلى السعي إلى احتواء الموقف وعكس مساره دون توان، وإيجاد حلول تفوضية للأزمة، ببعديها السياسي والعسكري.

٥ - وفي أواخر شهر آذار/مارس بدأ الرئيس فييرا خوانيه برناردو سلسلة من المشاورات مع العناصر الوطنية الفاعلة الرئيسية بشأن طرق التصدي للتحديات السياسية والاجتماعية - الاقتصادية التي يواجهها البلد. واجتمع مع مجلس الدولة، وقادة مؤسسات الدولة الرئيسية، والأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان، والقيادات العسكرية، ورئيس نقابة المحامين، ورئيس محكمة العدل العليا، والجماعات النسائية. وبعد تلك الاجتماعات، انبثقت الآمال في أن تفضي هذه العملية إلى حوار سياسي متصل يسمح للدولة بأداء وظائفها بطريقة أكثر فعالية وكسر الجمود السياسي الذي أعقب الانتخابات الرئاسية وإقالة حكومة الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا والرأس الأخضر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥.

٦ - ومن العوامل المشجعة الأخرى، الالتزام القوي المتواصل من قبل العناصر الفاعلة في المجتمع المدني بالحوار البناء وبعملية المصالحة على نحو ما يستدل عليه من مبادرة "Estados Gerais". فتلك المبادرة التي استهلتها في ٧ آذار/مارس مجموعة من المواطنين تحت رعاية مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية، هي مبادرة قوامها الحوار بهدف تهئية المجال لبناء توافق في الآراء حول أسباب عدم الاستقرار وجذور الصراع، وقد صادق عليها الرئيس فييرا، الذي عرفها بأنها أداة مفيدة لتحقيق المصالحة بين جميع مواطني غينيا - بيساو.

٧ - وخلال الفترة من ٢ إلى ٥ أيار/مايو ٢٠٠٦، زار بيساو وفد رفيع المستوى من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لتقييم الحالة السياسية والعسكرية والإنسانية والاقتصادية - الاجتماعية ولاستنباط طرق يمكن من خلالها للمنظمة أن تقدم المساعدات على أفضل وجه عن طريق آلياتها المعنية بمنع نشوب الصراعات. وقد عرضت نتائج زيارة الوفد على اجتماع وزراء خارجية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الذي عُقد في منروfia في ١٥ أيار/مايو، والذي ناقش، ضمن جملة أمور، اقتراح الجماعة الاقتصادية لدول

غرب أفريقيا الداعي إلى إنشاء فريق اتصال معني بغينيا - بيساو يكون هدفه الرئيسي تنسيق الاستراتيجيات الدولية دعماً لغينيا - بيساو، وتعبئة الموارد اللازمة لبناء السلام والتعمير في ذلك البلد.

ثالثاً - الجوانب الاقتصادية والاجتماعية

٨ - لا تزال الحالة الاجتماعية - الاقتصادية والمالية عسيرة في غينيا - بيساو، التي تُعد من أفقر البلدان المثقلة بالديون المشمولة بمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، حيث أن الحكومة غير قادرة على تغطية تكاليف أداء الدولة للحد الأدنى من مهامها وما زالت متأخرة في سداد خدمة الدين الخارجي لمعظم الدائنين. ومن المتوقع أن تصل الفجوة المالية في الميزانية الوطنية لعام ٢٠٠٦ إلى ٩٠ مليون يورو.

٩ - وخلال الفترة من ١٦ إلى ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٦، قامت بعثة من صندوق النقد الدولي بزيارة غينيا - بيساو لتقييم الأداء الحكومي في ظل برنامج عام ٢٠٠٥ الذي رصد خبراء الصندوق تنفيذه، ولإجراء المشاورات المنصوص عليها في المادة الرابعة، وللتفاوض على برنامج جديد لعام ٢٠٠٦ يرصد خبراء الصندوق تنفيذه. وتوصلت البعثة إلى اتفاق بشأن برنامج يرصد خبراء الصندوق تنفيذه خلال الفترة من نيسان/أبريل إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، مما ساعد الحكومة على الحصول على ٦ ملايين يورو من الاتحاد الأوروبي كدعم مباشر للميزانية. وزارت بعثة متابعة غينيا - بيساو، يومي ١٩ و ٢٠ حزيران/يونيه، وحددت المجالات مثار القلق في تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها في شهر آذار/مارس. فإن تم معالجة تلك الشواغل بصورة فعالة، وتحققت الأهداف المتمثلة في تقوية دعائم الاستقرار السياسي، وتحسين أساليب الحكم، وتشجيع السياسات الاقتصادية والمالية السليمة، ستصبح الظروف مهيأة لعقد مؤتمر مائدة مستديرة للمانحين قبل نهاية عام ٢٠٠٦، مما يمكن أن يفضي إلى قيام صندوق النقد الدولي بتوفير مجموعة من عناصر المساعدة العاجلة التي تقدم بعد انتهاء الصراع. وفي إطار برنامج عام ٢٠٠٦ الذي يرصد خبراء صندوق النقد الدولي تنفيذه، من المتوقع أن يوفر البنك الدولي ١٠ ملايين من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية لدعم الميزانية العامة. وعلاوة على ذلك، سيتفاوض البنك الدولي بشأن مشروع مقترح بمبلغ ١٥ مليوناً من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية لإصلاح الهياكل الأساسية المتعددة القطاعات.

١٠ - وفي يومي ٦ و ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ قابل الرئيس ممثلي النقابات العمالية ومنظمات أرباب العمل لمناقشة حالة التوتر الاجتماعي الناجمة عن التأخر في دفع المرتبات وتزايد تكاليف المعيشة باستمرار، إضافة لمشكلة تصدير الكاجو. وعرض الرئيس التوسط

لحل النزاع مع الحكومة على ساعات العمل. وفي اجتماع طارئ عُقد في ٩ حزيران/يونيه، أصدر مجلس الوزراء مرسوما يقضي بأن تكون مواعيد العمل لفترة واحدة في اليوم خلال موسم الأمطار الممتد من ١٢ حزيران/يونيه إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ حسبما كان معمولاً به في القطاع العام في السابق.

١١ - وفي السنة الحالية، تأثر تسويق الكاجو، وهو أهم صادرات البلد، بدرجة خطيرة بزيادة في السعر المرجعي الذي تضعه الحكومة، قدرها ٣٠ في المائة. وفي حين كان المشترون ينتظرون انخفاض السعر، وابتداء موسم الأمطار، لم تجر مبادلة الكاجو بالأرز، ووصل المخزون من المواد الغذائية لمستوى متدن. الأمر الذي حدا بالحكومة على توجيه نداء يدعو إلى التصدي "لأزمة في المواد الغذائية" في الجزء الجنوبي من البلد. ووفقاً لما أفادت به المصادر الحكومية، فإنه بحلول منتصف حزيران/يونيه لم يكن قد شحن من ميناء بيساو سوى ٨٠٠٠ طن متري من جوز الكاجو غير المصنع، مقابل ٥٠٠٠٠ طن تم تصديرها خلال الفترة نفسها من العام الماضي.

١٢ - وإزاء الظروف الاجتماعية - الاقتصادية المزرية في غينيا - بيساو، التي تنذر بزيادة تعقيد الحالة السياسية والأمنية الهشة أصلاً، أعلنت كل من نيجيريا وأمانة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أنهما ستمنحان حكومة غينيا - بيساو مجموعة عناصر مالية عاجلة بمبلغ مجموعه ٤ ملايين من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية (٢,٥ مليون من نيجيريا و ١,٥ مليون من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا) لمساعدتها على دفع المرتبات المتأخرة.

١٣ - وقدمت كل من منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة دعماً لوزارة الصحة لإعانتها على الاضطلاع بأول حملة وطنية للتحصين ضد مرض الحصبة خلال الفترة من ١٥ إلى ٢٩ أيار/مايو. وكان هدف الحملة تطعيم جميع الأطفال بين سن ٦ أشهر و ١٥ سنة، وقد تحقق معدل تغطية قدره ٨٢ في المائة. وفي شهر نيسان/أبريل دعمته منظمة الصحة العالمية كذلك حملة تطعيم الأطفال دون سن الخامسة ضد الحمى الصفراء في إقليم غابو الحدودي.

١٤ - ونتج عن العمليات العسكرية المشار إليها في الفقرة ٤ من التقرير تشريد حوالي ١٠٠٠٠ شخص معظمهم من النساء والأطفال، وعزلت تلك العمليات حوالي ٢٠٠٠٠ شخص من مجتمعات المزارعين وصيادي السمك، بينما قامت حركة القوات الديمقراطية في كازامانس، حسبما أفادت به التقارير، بزرع ألغام أرضية وأجهزة متفجرة يدوية الصنع في المنطقة المتنازع عليها. وعلى الرغم من انتهاء الاشتباكات، ما زالت الظروف في القرى

المتضررة غير مؤاتية لعودة المشردين داخلية بصورة مؤكدة، مما يُعزى بصفة رئيسية إلى خطر الألغام والدمار والتلف للذين لحقاً بممتلكاتهم أثناء الاشتباكات. والواقع أن انتشار الألغام له، على وجه الخصوص، أثر سلبي على الأداء الاقتصادي للبلد من حيث أنه يحول دون حصاد محصول الكاجو في مناطق عديدة من الجزء الشمالي.

١٥ - وقامت الأمم المتحدة، بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني، بتقديم المساعدة من الموارد المخصصة لحالات الطوارئ والموارد العادية المتاحة، بينما قام برنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الصحة العالمية بتوزيع المواد الغذائية والمواد غير الغذائية على السكان المتضررين. وأدى كل من مكتب منسق الشؤون الإنسانية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي دوراً رئيسياً في تنسيق استجابة الفريق القطري التابع للأمم المتحدة وشركائه وفي إعداد طلبات تعبئة الموارد. وقد قدمت وكالات الأمم المتحدة للصندوق المركزي للتصدي لحالات الطوارئ طلباً قيمته ١,٥ مليون من دولارات الولايات المتحدة بغرض تمويل خطة لتلبية الاحتياجات العاجلة لدى السكان المتضررين. وسيمكن الصندوق المذكور والنداء العاجل، غينيا - بيساو من تغطية الاحتياجات من المساعدة الإنسانية لمدة ستة أشهر.

رابعاً - الجوانب العسكرية والأمنية

١٦ - شنت القوات المسلحة لغينيا - بيساو، في ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٦، كما سلفت الإشارة في الفقرة ٤ أعلاه عملية عسكرية ضد فصائل تابع لحركة القوى الديمقراطية الانفصالية لمنطقة كازمانس، يقوده سالييف ساديو، بالقرب من الحدود مع السنغال. وأعلنت السلطات العسكرية انتهاء العملية بنجاح في ٢٢ نيسان/أبريل، وأنه تم تفكيك معسكرات سالييف ساديو الواقعة داخل أراضي البلد وطُرد مقاتلوه إلى خارج الحدود الوطنية. ولم يعلن عن أي تقديرات رسمية للخسائر.

١٧ - وبدأت، بمساعدة دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام والصندوق المركزي للتصدي لحالات الكوارث، أعمال التثقيف والتوعية بمخاطر الألغام، فضلاً عن مسح حقوق الألغام وتحديد مواقعها في مناطق شمال البلد التي تضررت من الاشتباكات الأخيرة. ويتولى المركز الوطني لتنسيق الأعمال المتعلقة بالألغام، المدعوم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تنفيذ العمل، وتجري العمليات الميدانية لإزالة الألغام على قدم وساق. وفي العاصمة بيساو ما زالت أعمال إزالة الذخائر التي لم تنفجر مستمرة، ومن المرجح أن يعلن بحلول نهاية تموز/يوليه ٢٠٠٦، خلو بيساو من الألغام.

١٨ - وظل مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو يؤدي دورا استشاريا بالغ الأهمية دعما للجهود الوطنية في مجال إصلاح القطاع الأمني. ولكن تضارب الجداول الزمنية وتأخر دفع المرتبات أعاقا التقدم في عملية استعراض القطاع الأمني وفي صياغة وثيقة استراتيجية وطنية لإصلاح القطاع الأمني. وسيتم في كلا الممارستين نموذجاً وضع بمساعدة الفريق الاستشاري المعني بتطوير القطاع الأمني بالمملكة المتحدة، الذي زار البلد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ وفي شباط/فبراير وآذار/مارس ٢٠٠٦.

١٩ - وقد كانت الزيارتان السابقتان اللتان قام بهما الفريق الاستشاري إلى غينيا - بيساو فعالتان بالنسبة للتقدم المحرز حاليا في عملية إصلاح القطاع الأمني، سواء من حيث تعزيز قدرة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو على أداء دوره التيسيري، أو إسداء المشورة الشديدة النفع للمسؤولين في غينيا - بيساو، وبخاصة المختصين منهم بعملية الاستعراض وبصياغة وثيقة الاستراتيجية الوطنية لإصلاح القطاع الأمني. ومن المقرر أن يقوم الفريق الاستشاري آنف الذكر بزيارة ثالثة إلى غينيا - بيساو في أواخر العام الحالي لمساعدة المسؤولين في غينيا - بيساو على اختتام عملية الاستعراض ووضع وثيقة الاستراتيجية في صيغتها النهائية. وظلت البرازيل أيضا منخرطة في المساعدة على إعادة تشكيل المؤسسة العسكرية، حيث قدمت للصندوق الاستثماري الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تبرعا إضافيا قدره ٩٠٠ ٢٠٥ يورو باسم مجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية.

٢٠ - وخلال الفترة من ٢ إلى ٥ أيار/مايو، شارك المكتب في حلقة عمل بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة نظمها الوكالة الكندية للتنمية الدولية كطريقة لضمان المواءمة بين المبادرات المختلفة، مما يشمل وضع خطة عمل متكاملة تتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

خامسا - الجوانب المتعلقة بحقوق الإنسان

٢١ - أبرزت التغطية الإعلامية للعمليات العسكرية في الشمال الحاجة إلى بذل جهود إضافية بهدف تدعيم الصحافة المسؤولة الحرة وقطع الطريق على كل من تسول له نفسه استغلال وسائل الإعلام في تسجيل نقاط سياسية. وتعزيزا لقدرة وسائل الإعلام في غينيا - بيساو على أداء دور إيجابي في عملية بناء السلام عموما، وضع المكتب برنامجا لدورات تدريبية، وحلقات عمل بشأن أنشطة تحويل الصراع وتحقيق المصالحة وأنشطة التوعية الأخرى، بدأت بدورة تدريبية لثمانية عشر صحفيا من الصحف الحكومية والخاصة والإذاعة، إضافة إلى التلفزيون ووكالة الأنباء المملوكة للدولة، نظمت خلال الفترة من ٥ إلى ٩ حزيران/يونيه. وتناولت الدورة التدريبية المهارات الصحفية الأساسية مثل أساليب

إجراء المقابلات الشخصية، وتغطية المؤتمرات الصحفية، وآداب المهنة، ومبادئ التحرير الصحفي، والشراكة بين الأمم المتحدة ووسائل الإعلام.

٢٢ - ولزيادة الوعي بضرورة احترام حقوق الإنسان ودور الشرطة في الدفاع عن سلامة المدنيين، نظم المكتب في يومي ١ و ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، حلقتين دراسيتين لما مجموعه ١٢٧ من ضباط الشرطة في منطقتي بافاتا وغابو. وقد ركزت الحلقتان الدراسيتان على آداب المهنة والتشريعات الوطنية والدولية المتعلقة بالشرطة، واستخدام القوة والأسلحة النارية وأثر ذلك على المجتمع.

٢٣ - ولا يزال تعميم مراعاة المنظور الجنساني يحتل مركز الصدارة في برنامج عمل المكتب، وبصفة خاصة في قطاع الشرطة حيث لا يوجد تشريع يتناول العنف المتزلي والتدخل أو التدابير الوقائية في هذا الصدد.

٢٤ - ووضع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على أثر الزيارة التي قام بها خلال الفترة من ٢٣ شباط/فبراير إلى ٢ آذار/مارس ٢٠٠٦، إطارا برنامجيا استراتيجيا لغينيا - بيساو، كمساهمة منه في عملية إصلاح القطاع الأمني وإصلاح بعض مراكز الاحتجاز الموجودة حاليا. وواصل مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو، جنبا إلى جنب مع بعض المسؤولين من مكتب المدعي العام، رصد أحوال المحتجزين للتأكد من استفادتهم من الضمانات القضائية. ويتعاون مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو مع منظمة الصحة العالمية في مسعى لإيجاد حل مستدام لمسألة انعدام الخدمات الطبية في مراكز الاحتجاز.

سادسا - الملاحظات والتوصيات

٢٥ - مرة أخرى، لم تشهد غينيا - بيساو سوى تقدما محدودا على طريق توطيد دعائم السلام والاستقرار. فبطء وتيرة عملية المصالحة في ذلك البلد لا يؤخر التطبيع السياسي فحسب بل ويؤخر أيضا استعادة ثقة الجهات المانحة التي بدورها لا يمكن كفالة استئناف تدفق المساعدات الدولية التي تشتد إليها الحاجة في ذلك البلد.

٢٦ - وإنني أرحب بالخطوات الهامة التي اتخذها الرئيس فييرا لبدء حوار بناء مع أجهزة الدولة والأحزاب السياسية ودوائر الأعمال والنقابات والمجتمع المدني وسائر الشركاء في المجتمع الأمر الذي يبعث على الأمل في إمكانية تحقيق الاستقرار المؤسسي. كما أنني أرحب بمبادرات المصالحة التي يضطلع بها المجتمع المدني والتي يزيد زخمها من إمكانيات تحقيق سلام مستدام.

٢٧ - إلا أنه يؤسفني ما شهدته مدينة بيساو العاصمة في أعقاب العمليات التي جرت في الشمال من خسائر في الأرواح وتشريد للسكان وتوترات سياسية. والواقع أن انتهاء القتال أمر مشجع ولكن يلزم الآن تمكين المشردين واللاجئين من العودة آمنين إلى ديارهم وسبل معيشتهم. وفي هذا الصدد، أود أن أناشد المجتمع الدولي الاستجابة لعملية النداء العاجل الجارية. ومما يتسم بنفس القدر من الأهمية السعي إلى إيجاد حلول شاملة ودائمة للأسباب المعقدة الكامنة وراء الأزمة وهو أمر يستلزم جهود متضافرة من جميع الدول المتضررة من مسألة كازامانس أي غينيا - بيساو والسنغال وزامبيا.

٢٨ - والواقع أن التحديات الشديدة التي تواجهها غينيا - بيساو لا تدع أي مجال للتخاذل. بيد أن الحالة على تعقيدها وصعوبتها ليست بالمستعصية فهي تقتضي ببساطة من الأطراف المعنية الوطنية الرئيسية إدراك الصلة القوية بين الاستقرار السياسي والأمن والتنمية. ويتوجب عليها إدراك واجباتها كأطراف مسؤولة والتحلي بالإرادة السياسية لحسم خلافاتها على نحو بناء وإحلال السلام بالجد على طريق المصالحة والإعمار. ولا يمكن أن يحل أحد حل قيادة البلد في تلك الجهود.

٢٩ - إن منع نشوب الصراع وإدارته وفضه توطيدا لدعائم السلام هو عملية تغيير واسعة النطاق ليست بالبسيطة أو القصيرة الأجل. وهي في المعتاد تشهد تقدما وتراجعا بل وأحيانا تصل إلى حد الانهيار. وشعور المجتمع الدولي بالإحباط إزاء هذا التطور غير المتوازن أمر مفهوم لكن يتوجب علينا أن نثابر ونصمد حتى النهاية. فتهيئة بيئة مؤاتية لتغيير إيجابي أمر يستلزم شحنة إضافية كبيرة من الجهود الوطنية والإرادة السياسية - ومشاركة المجتمع الدولي.

٣٠ - وفي هذا الصدد، أود أن أثني على شركاء غينيا - بيساو لما يبدونه من التزام مستمر. وأدعو الدول والمؤسسات إلى التماس سبل مبتكرة لمساعدة البلد على تنظيم عملية الحوار والمصالحة والاضطلاع بها وكفالة تنسيق ومواءمة مجموعات عناصر المساعدة الاجتماعية الاقتصادية والمالية على نحو أفضل والانخراط بهمة في الأعمال التحضيرية لاجتماع المائدة المستديرة الذي ستعقده الجهات المانحة بشأن غينيا - بيساو في وقت لاحق من العام الحالي ومواصلة المساعدة في عملية إصلاح القطاع الأمني.

٣١ - وفي هذا الشأن، أشجع الحكومة على أن تتعاون بصورة تامة مع صندوق النقد الدولي وأن تتصدى على وجه الاستعجال للبعثات التي تحول دون إحراز تقدم في عملية إصلاح القطاع الأمني بحيث يمكن تمهيد السبيل لاستئناف الأعمال التحضيرية لاجتماع المائدة المستديرة المقرر أن تعقده الجهات المانحة.

٣٢ - ومن دواعي سروري، بوجه خاص، التعاون الوثيق فيما بين مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو ومجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. فأوجه التأزر والتكامل التي تبلورت حتى الآن كان لها دور رئيسي في تعزيز الحوار بين مؤسسات الدولة وفي توليد زخم حول مبادرات المصالحة التي يضطلع بها المجتمع المدني وتعزيز عملية إصلاح القطاع الأمني. ومما يسرني، أيضا، التعاون المستمر بين مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو وفريق الأمم المتحدة القطري.

٣٣ - وقد أبلغتني بعثة أوفدتها إدارة الشؤون السياسية لغينيا - بيساو، في الفترة من ٢٢ إلى ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٦، أن التحديات السياسية والاقتصادية - الاجتماعية التي يواجهها البلد ما زالت تشكل عقبة أمام التعافي التام من آثار الصراع الذي شهدته الفترة ١٩٩٨ - ١٩٩٩ حيث تراجع العديد من المؤشرات الاجتماعية إلى أدنى مما كانت عليه قبل الصراع. وأفادت البعثة أيضا بأن مفاوضاتها داخل البلد وخارجه يرون في انعدام الموارد المالية أحد المعوقات الأساسية لجهود الحكومة الرامية إلى إنعاش البلد في مرحلة ما بعد الصراع. وهم يدركون الصلة بين انعدام الموارد وعدم الاستقرار أو انعدام السلام والأمن. وفي هذا الصدد، يسرني القول إن مفاوضي البعثة أعربوا عن جل تقديرهم لمكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو لدوره الإيجابي البناء في تحقيق الاستقرار في ذلك البلد. وسوف أوافي المجلس بتوصيات بشأن دور المكتب في المستقبل القريب وما بعد ذلك.

٣٤ - وختاماً، أود أن أسجل تقديري لمثلي خوانيو برناردو هونوانا ولموظفي المكتب وفريق الأمم المتحدة القطري بأكمله لما يبذلونه من جهود في سبيل تدعيم السلام في غينيا - بيساو.